شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

وماذا عن عنف الدولة؟

الاحتفال الذي نظمته وزارة الدولة لشؤون المرأة لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (أول من أمس) كان ناقصاً، مع انه جرى بحضور عدد من كبار المسؤولين بينهم رئيس الوزراء في علامة إيجابية على أن دولتنا تناهض، ولو شكلياً أو لفظياً، العنف ضد النساء.

كل ما قيل في الاحتفال كان في غاية الجمال، فوزيرة شؤون المرأة السيدة ابتهال كاصد الزيدي، مثلاً، أفادت بأن خُمس نساء البلاد يتعرضن لعنف جسدي ومعنوي "مما يشكل خطراً كبيراً على الأسرة والمجتمع".. بالطبع هذا هو الرقم الرسمي، وفي العادة فان المعطيات الرسمية عن الاشياء الإيجابية، من وجهة نظر الحكومة، تكون مُضخمة فيما المعطيات بخصوص الجوانب السلبية تأتي مُقزّمة، وشخصياً لا أتردد في التعبير عن اعتقادي بان أكثر من نصف النساء في بلادنا، وليس فقط ٢٠ بالمئة، يتعرضن إلى العنف من عوائلهن ومن المجتمع ... ومن الدولة كذلك.

نعم الدولة هي طرف آخر من أطراف العنف ضد المرأة، فالأجهزة الحكومية، بما فيها أجهزة الشرطة والأمن، لا تتورع عن إهانة النساء أيضاً على النحو الذي كان يجري زمن النظام السابق.

في الأسبوعين الماضيين تداول عراقيون عبر بريدهم الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي فيديو يُصوّر واقعة داخل أحد مراكز التحقيق الحكومية (قيل إنها في محافظة واسط).. والتحقيق كان يجري مع شابة يافعة عُصبت عيناها، متهمة بقتل شخص (سيد) قالت انه وعدها بالزواج ومارس الجنس معها ثم تنصل من وعده.. من الواضح أن المحققين كانوا منحازين تماماً إلى "السيد" الناكث عهده المبرأ من فعل الزنى، فيما كانوا متحمسين ضد الفتاة التي بدلاً من أن يقوم المحققون بدورهم المفترض بطرح الأسئلة عليها، كانت تتعرض إلى السباب بأقذع الكلمات من المحققين الذين كانوا يرددون ألفاظاً نابية وفاحشة من المفترض ألا تُسمع سوى في المواخير وبيوت الدعارة من الدرجة العاشرة.

وخلال احتفال أمس الأول عُرض فيلم قصير يصوّر مشاهد لنساء تعرضن للعنف. لم أكن حاضرا الاحتفال، لكن بوسعي أن أحزر أن الفيلم عرض مشاهد عن العنف الأسري الذي قالت السيدة الوزيرة انه "أخطر أنواع العنف ضد المرأة". وربما على طريقة أفلام الـ "أكشن" انتهى الفيلم بظهور "المُنقذ" أو "المُخلّص"، رجل الشرطة!. كنت أتمنى لو عرض في الاحتفال أيضاً فيلم التحقيق المتداول عبر الانترنت لتكتمل صورة العنف الذي تواجهه العراقيات بشقيه المجتمعي والحكومي.

نعم أن "مقاومة العنف (ضد النساء) تحتاج إلى تشريعات فاعلة، مثلما تحتاج الى التربية والتوعية والإصلاح"، كما قال رئيس الوزراء في الاحتفال، لكن هذا هو نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فيكمن في الحاجة إلى إجراءات حازمة من أجهزة الدولة ضد القائمين بالعنف وأولهم عناصر الأجهزة الحكومية، وهذا ما يُفترض أن تقوم به حكومة ذات ضمير وحس وطني.. عادلة ومنصفة .. هل لدينا مثل هذه الحكومة؟

من يرغب في الوقوف بنفسه على واقعة مركز التحقيق الحكومي بتفاصيلها الصاعقة المشينة يمكنه استعمال الرابط التالي الذي أتمنى أن يشاهده رئيس الوزراء ووزيرة شؤون المرأة ليروا أين نحن بالضبط:

http://www.youtube.com/watch?v=wCa١J٠٠rJYU

العراق والربيع العربي.. صعود إسلامي وضمور ليبرالي وعلماني

ثورة يناير في مصر.. (أرشيف)

مراقبون: هناك قوى وراء هذا الصعود

برغم تسمية ما يجري في المنطقة بأنه ربيع عربي، وقد لا نبتعد نحن كذلك عن هذا الوصف إذا كانت الغاية منه هو تغيير جذري وبنيوي لأنظمة حكمت المنطقة على امتداد عقود من الزمن، وكان طابعها الرئيس هو الدكتاتورية الواضحة والصارخة في الوقت نفسه

□ تحليل سياسي/ ماجد طوفان

أما إذا كان التغيير سيفضي إلى أنظمة شمولية ولكن بوجه آخر فأن الربيع ربما يتحول إلى خريف أو أسوأ منه، ويبدو أن التجربة في العراق غير بعيدة عن هذا المشهد، فقد شهدت الانتخابات في المغرب العربي صعود حزب العدالة والتنمية وهو حزب إسلامي وكذلك الحال في ليبيا التي يسيطر عليها الآن إسلاميون متشددون بعضهم كان يقاتل في أفغانستان، وفي مصر تمثل حركة الإخوان المسلمين بعدا متشددا هو الآخر وقد عبر شباب الثورة التي عن خشيتهم من سرقة الثورة التي صنعوها بدمائهم، وربما في نظرة على المنطقة برمتها تشي أن الإسلام السياسي أصبح ظاهرة في المنطقة مع غياب واضح للحركات والأحزاب العلمانية التي خفت صوتها وأصبح تأثيرها لا يكاد يذكر، ولعل الأسلحة التي تمتلكها أحزاب الإسلام السياسي هي سبب هذا الصعود فهي تعتمد في خطابها على قضايا لها مساس بالجانب العقدي وما يتبعه من جانب روحي وغيبي إضافة إلى مصير الإنسان الآخروية، وهذا السلاح لا تمتلكه القوى العلمانية أو الليبرالية التي تعتمد على واقع الإنسان، كواقع فعلي وحركي يتأثر ويؤثر في الآخر تبعا للمتغيرات التي يشهدها العالم على مستوى الاقتصاد أو علم الاجتماع أو السياسة. ويبدو للمراقب أن الفارق كبير بين مواقف وطروحات الفريقين في طريقة الحكم او إدارة الدولة، هل المنطقة مقبلة على تغيير في مستوى البنية الحاكمة؟ وهل الصعود المفاجئ لأحزاب الإسلام السياسي هو دليل على فشل النظرية العلمانية والليبرالية في المنطقة العربية أم أن فسح المجال وتحديدا من قبل الغرب والولايات المتحدة الغاية منه حرق أوراق أحزاب الإسلام السياسي؟! وهل التجربة في العراق ستكون مغايرة لما يحدث في البلدان العربية، بلحاظ أن الدستور العراقي كان (محايدا) بين الإسلام والعلمانية فلم يرجح كفة هذا على ذاك وإنما ترك الباب مفتوحا على مصراعيه، ومن ثم ترك الصراع للأبقى والأفضل، وربما يساهم الانسحاب الأميركي في تعقيد المشهد وربما تميل كفة أحزاب الإسلام السياسي بسبب ما تمتلكه من إمكانات، النائب عن دولة القانون جواد البزوني وفي حديث له مع (المدى) أكد أن "الأحزاب الإسلامية المتشددة لن يكون لها مكان ونعتقد ان الحكومات التي تتشكل في المنطقة هي إسلامية بالفعل لكنها ستكون مجبرة على إشراك الليبراليين معها وان التجربة العراقية تعاد وتستنسخ في هذه البلدان"، لكنه استدرك قائلا: "ربما يكون هناك ظهور للمتشددين، وعن غياب القوى الليبرالية والعلمانية في العراق إزاء هيمنة إسلامية واضحة"، أضاف البزوني "نعم الإسلاميون يستغلون الإسلام للوصول إلى السلطة وهم بعيدون عن المواطن وبعيدون حتى عن القيم الإسلامية"، واستدرك قائلا: "ولكن برغم ذلك، هذا لا يمنعنا من التخلي عن مبادئنا الدينية ولكن بحدود المعقول بعيدا عن العمل السياسي"، وتابع "أن التأجيج الطائفي هو بسبب الخطاب الطائفي دائما ما كان يتصاعد كل ما اقتربت الانتخابات كي يحصل الإسلاميون على أكثر عدد من الناخبين وهي ورقة ضغط دائما ما كانت تستخدم من قبل المرشحين". وعن الخشية من وصول إسلاميين متشددين إلى سوريا أضاف البزوني "خشيتنا في ما تشهده سوريا في أن يتحول الأمر إلى تصدير إرهابيين إلى العراق في ظل الفوضى التي تعيشها البلاد وعلى العراقيين ان يكونوا أكثر حذرا في ضبط الحدود في المرحلة المقبلة"، في الجانب الآخر اعتقد كاتب ومحلل سياسي أن هناك قوى وراء هذا الصعود اللافت للنظر لأحزاب الاسلام السياسي، وأضاف د. خالد السراي "اعتقد أن المشروع العربي يميل إلى النموذج التركي لكن الذي يحصل أن المنطقة تسير نحو النموذج السعودي"، وعن التجربة العراقية أردف "لم تكن هناك انتخابات بين قوى إسلامية وليبرالية بقدر ما كانت انتخابات بين الإسلاميين فقط باعتبار أن البنية السياسية لم تكن موجودة واشار الى ان الشيوعيين يعيشون خارج حركة التاريخ الآن". ويتضح من ذلك أن مستقبل المنطقة العربية بما فيها العراق ستشهد هيمنة واضحة لسيطرة أحزاب الإسلام السياسي، وكل الاحتمالات تبقى قائمة، لكن المؤشرات والمعطيات على الأرض توحي بل تؤكد أن مستوى الصراع اخذ بالامتداد، وان المنطقة مقبلة وبلا ريب على أحداث ربما تقلبها رأسا على عقب، على ان التجربة العراقية يمكن أن تتغير في ملامحها العامة والخاصة بعد الانسحاب الأميركي بالتزامن مع تصريحات إيرانية تقول إنها أكثر نفوذا من أميركا في العراق، وفي الوقت ذاته فان الجهد الخليجي والسعودي والتركي لا يمكن إغفاله، فهو الآخر يحمل مشروعا منافسا ويريد أن يكون له موطئ قدم في العراق.

العدل: لا عواطف وراء إعدام مفجر الأمامين العسكريين

□ بغداد/ المدى

أكدت وزارة العدل أن لا "جنبة عاطفية" تقف وراء إعدام المدان التونسي الجنسية المسؤول عن تفجيرات المرقدين العسكريين.

وقال وزير العدل حسن الشمري في تصريح لوكالة كل العراق إن "الدولة العراقية تلتزم بالقانون وبحسب القانون فالمجموعة المدانة ومن بينها المسؤول الأول التونسي الجنسية يسري فاخر عن تفجير المرقدين العسكريين في شباط عام ٢٠٠٦ تم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم لارتكابهم الجريمة التي كان لها التأثير الواسع على المجتمع العراقي وهددت الأمن السلمي وكانت بمثابة الشرارة التي أشعلت الحرب الطائفية في البلاد في ذلك الوقت".

وأضاف أن "لا القضاء العراقي أو الحكومة العراقية تحركت تجاه هذا الشخص بأي "جنبة عاطفية" في تنفيذ حكم الإعدام ضده ولو كان كذلك لكان تنفيذ حكم الإعدام منذ إلقاء القبض عليه وليس بعد طول كل هذه الفترة وهذا دليل آخر على مهنية واستقلالية القضاء العراقي فبعد أن استكمل الأوراق التحقيقية كافة وصل القضاء إلى إصدار حكم الإعدام وتم تنفيذه وهذا كل ما في القضية".

وتابع الشمري "إننا نتمنى على الحكومة التونسية أن تنجح بتطبيق القانون وتساعد العراق على ذلك وألا يكون الموضوع عاطفيا الذي بالتأكد يتأثر به الشارع التونسي مما قد ينعكس سلباً على علاقة الشعبين الشقيقين ولكننا نقول وبصراحة القانون يبقى هو الفيصل في هذه الإجراءات".

حسن الشمري

وكانت وزارة العدل قد أعلنت في ١٧ من الشهر الحالي عن تنفيذها حكم الإعدام ضد مجموعة مدانة مسؤولة عن تفجير الإمامين العسكريين.

وقال وكيل الوزارة بوشو إبراهيم إن "الجهات المختصة بالوزارة نفذت حكم الإعدام الصادر من القضاء العراقي ضد المجموعة المسؤولة عن جريمة تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في شباط عام ٢٠٠٦ من بينهم المسؤول الأول في الجريمة التونسي الجنسية يسري فاخر". وأضاف أن "عملية تنفيذ الحكم تمت بعد اكتمال الإجراءات القانونية للتنفيذ".

وكانت رئاسة الجمهورية قد صادقت على حكم الإعدام بعد مصادقة محكمة التمييز العراقية عليه ضد المتورطين بحادثة تفجير المرقدين العسكريين عام ٢٠٠٦.

يذكر أنه في وقت سابق طالب قائد حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي من رئيس الوزراء نوري المالكي بتأخير إعدام يسري فاخر.

وأثار إعدام يسري غضباً شعبيا وامتعاضا حكوميا في تونس ووصل الأمر إلى تهديد بعض الجماعات الدينية المتشددة بحرق السفارة العراقية في تونس.

الصدريون: النجيفي مُبذّر.. ونتائج استفتائنا الأسبوع المقبل

□ بغداد/ المدى

اتهم نائب عن كتلة الأحرار النيابية رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بإنفاق ثلاثة مليارات دينار خلال زيارته بريطانيا.

وقال النائب محمد رضا الخفاجي في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه أن "النجيفي اخذ منحى غير وطني، لأننا نجده يدافع من خلال تصريحاته عن أموال الشعب العراقي، ويقول إنها مسلوبة، وإن الحكومة فيها الكثير من السراق، في حين أنني املك وثائق تثبت أن النجيفي صرف ما يقارب ثلاثة مليارات دينار في سفرته إلى لندن مع ٢٠ فرداً من أعضاء مكتبه".

وأضاف "إننا نتساءل؛ من خوّل النجيفي صرف أموال الشعب بهذه الطريقة وهل خوّله الشعب المتطلع الذي يحتاج إلى من يحافظ على أمواله ومستحقاته أم أن صرفها كان اجتهادا شخصيا من قبله".

وتابع الخفاجي أن "من يتباكى على أموال الشعب العراقي هم من يقومون بسرقته، والذين يدعون الى الوحدة هم من يفرطون بوحدته وان لدينا تحفظات كثيرة على أداء رئيس المجلس فهو من جانب يدعي الحفاظ على وحدة العراق وشعبه بجميع مكوناته وأطيافه، لكنه ما أن يذهب بوفد في جولة إلى أميركا حتى ينبري ويقول إن أبناء السنة مهمشون ويتباكى على حقوقهم الضائعة، ليرجع ويقوم بالتبرير والاعتذار، ثم ما أن يذهب النجيفي إلى بريطانيا حتى أعاد نفس السمفونية الكلاسيكية المتعارف عليها بأن أبناء السنة مسلوبو الحقوق. حسب قوله.

كما عد النائب عن القائمة العراقية مظهر الجنابي أي تصريح يوجه ضد القائمة العراقية من بعض النواب طائفيا، والغرض منها التنكيل بالطرف الآخر.

وقال الجنابي لمراسل (المدى) في البرلمان ردا عن تصريحات الخفاجي إن الرئاسات الثلاثة لها صلاحيتها الخاصة، ولا يمكن التجاوز عليها، وان التصريحات التي أطلقها الخفاجي ومطالبته بالتحقيق، غير صحيحة.

وفي سياق آخر حدد التيار الصدري أمس مهلة أسبوع لإظهار نتائج استبيان تقييم أداء أعضائه في مجلس النواب.

وقال الأمين العام لكتلة الاحرار، ضياء الاسدي لوكالة كردستان للأنباء ان "كتلة الاحرار حددت مهلة اسبوع لاظهار نتائج استبيان تقييم أداء النواب الصدريين في مجلس النواب العراقي".

وانطلق أمس في بغداد وعدد من المحافظات الاستبيان الشعبي الذي دعا إليه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لتقييم أداء أعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات التابعين لكتلة الأحرار، وتم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق شمالية ووسطى وجنوبية لإجراء الاستبيان.

يشار إلى أن اللجنة المشرفة على الاستبيان الشعبي للتيار الصدري قد منعت النواب وأعضاء مجالس المحافظات التابعين للتيار الصدري من الحضور في المراكز التي يجري بها الاستبيان

وبيّن أن "الاستبيان سيأخذ بنظر الاعتبار مدى تقييم الأعضاء ومدى تفاعلهم مع مشاكل المواطنين".

ويضم التيار الصدري ٤٠ نائباً في التحالف الوطني، أكبر ائتلاف في مجلس النواب العراقي، ويحوز ١٥٩ مقعدا من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ٣٢٥ مقعدا.

وخلص بالقول إلى إن "غرض الاستبيان والتقييم من شأنه أن يعزز دور مجلس النواب ومدى حضور كتلة الأحرار في الشارع العراقي".

وتوت يرفض استخدام العراق لضرب الجوار

أعلن عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية في بابل اسكندر جواد وتوت أن العراق لن يسمح للقوات الأميركية او غيرها بالاعتداء على دول الجوار انطلاقا من الأراضي العراقية. وقال توت نائب رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان في تصريح نقلته وكالة الأنباء العراقية أمس إن العراق ليس مسرحا للنزاعات والصراعات الدولية والإقليمية ولن يسمح باستخدام أراضيه للاعتداء على دول الجوار وان العراق ملتزم باتفاقاته الدولية التي تضمن حسن الجوار وعدم التجاوز على الحدود.

الصيهود يتّهم جهات بتقديم تقارير خاطئة عن الأمنَ

اتهم النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود، جهات سياسية لم يسمها بتقديم تقارير مغلوطة عن جاهزية القوات العراقية لتسلم الملف الأمني بعد الانسحاب الأميركي من البلاد، مؤكدا أن تلك الجهات لا ترغب في انسحاب الاميركيين.

وقال محمد سعدون الصيهود، إن "هناك جهات سياسية لا ترغب بخروج الاحتلال من اجل إثارة النعرات الطائفية والعرقية وخلقَ حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد"، متّهماً تلك الجهات "بتقديم تقارير مغلوطة عن جاهزية القوات العراقية في وزارتي الدفاع والداخلية".

جبهة الحوار تحذّر من استمرار الاعتقالات

حذّرت الجبهة العراقية للحوار الوطني، من التداعيات السياسية والاجتماعية لاستمرار حملات الاعتقال التي بدأت تطول مختلف شرائح المجتمع بـ"حجج واهية".

وقالت الجبهة المنضوية في ائتلاف العراقية ببيان لها أمس إن "حملات الاعتقالات الواسعة التي تقوم بها الجهات التنفيذية للقوات الأمنية والعسكرية في مختلف مناطق العراق ومدنه، وما يرافقها من حملات ترويج في وسائل الإعلام والقنوات الفضائية، هي إجراءات خطيرة تحمل معاني الهيمنة والظلم بحق الكثير من الأبرياء من أبناء الشعب العراقي الجريح".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون